

ولا على المقيم الخارج للتعمير ونحوه وهذا من حرج الحاجة فترى حرجا وما  
 مر عن المجموع فيمن اراد دون مسافة القصر فيمن خرج الى منزله او محل  
 يقيم فيه كما يقتضيه كلام العربي وغيره فلا يتباني بينهما ولو نزل من منى  
 ولم يطفئ للوداع جبري الدم لتركه نسكا واجبا فعلم انه لو اراد الرجوع الى  
 بلده من منى لزمه طواف الوداع وان كان قد طأه قبل عودته من مكة  
 التي منى كما صرح به في المجموع **ولا يمكث بعينه** مما يتعلق به من ركعتيه  
 والدعاء المحبوب عقبه عند الملتزم واتيان زبزم والشرب من مياهها  
 لخبر مسلم السابق فان مكث لغير حاجة لا يتعلق بالسفر كما لزيارة والعبادة  
 وقضا الدين فعليه اعادته لان اشتغل بركعتي الطواف او باسباب  
 الخروج كشر الزاد وادعيته وشدا الرجل واتيتم الصلاة فصلاها ثم  
 كما قاله في زيادة الروضة قال في المهمات وتقدم في الاعتكاف ان عبادة  
 المريض اذا لم يصح لها لا يطعم الولا بل يقتصر صرف قدرها في سائر  
 الاعراض وكذا صلاة الجنائز فيجزي ذلك هنا بالاولي وقد نص عليه الشافعي  
 في الاسلا ولو مكث مختارا فيبطل الوداع او نقول الاكراه يسقط اثر هذا  
 اللبس فاذا اطلق وانصرف في الحال جاز ولا تكرر الاعادة ومثله لو  
 اغشي عليه عقب الوداع او جاز لا يفعله المأثوم به والوجه لزوم الاعادة  
 في جميع ذلك ان تمكن منها والاول المعتمد انه ليس من مناسك الحج  
 ولا العرة كما قاله بل هو عبادة مستقلة خلافا لاكثر المتأخرين وتظهر  
 فائدة الخلاف في انه هل يفترق في نية الولا في انه هل يلزم الاجير  
 فعله الولا ولا يدخل تحت غيره من الاطوفة بل لا بد من طواف بخصه  
 حتى لو اخرج طواف الافاضة وفعله بعد ايام وارجح الخبر عقبه لولا  
 كما ذكره في اتنا تعليل وهو **واجب** لخبر اسام بن ابي سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بالبيت الا انه قد خفف عن المرأة الحائض **يجوز تكبيره** وهو  
 كما ير الواجبات **في قول سنة** **الاول** بدم كل طواف القدوم ونحوه  
 الاول بان طواف القدوم تحية البتة وليس بمتصور ان يفعله

انما هو منسك الحج  
 وانما هو منسك الحج  
 وانما هو منسك الحج

ولذلك يدخل تحت غيره وفي الشرح وغيره نفي الخلاف في الجبر وانما الخلاف  
 في كونه واجبا او سنة وباخلافنا لما توهمه عبارة الكتاب **فان اوجبه نخرج**  
 من مكة او منى **بلا ووداع** عامدا او ناسيا او جاهلا بوجوده **وعاد** بعد  
 خروجه **قبل مسافة القصر** من مكة وطاف للوداع **سقط الدم** لانه في حكم التعمير  
 وكما لو جاز الميقات غير محرم شرعا دابة ولا ينافي التعليل بانه في حكم  
 المقيم تسويتم السفر الطويل والتعمير في وجوب الوداع اذ سفرها لم  
 لم يركب لعودته بخلافه هناك اما لو عاد ليحيط فأت قبل الطواف لم يسقط  
 الدم **او عاد بعدها** وطاف **فلا يسقط على الصحيح** لاستقراره بالسفر  
 الطويل ولا يجب العود على من وصل مسافة القصر المشقة بخلاف من  
 لم يصلها يجب عليه العود وان خرج ناسيا او جاهلا لطواف الوداع  
 وقد علم ان بلوغها مجاز وزنها وقد صرح به في المجموع وسنابل الصحيح يسقط  
 كالحالة الاولى **والحائض والنفساء** طواف **وداع** للحجر المار وحجر عاتبة  
 ان ضحية حاضت فاسر النبي صلى الله عليه وسلم ان تنصرف بلا وادع  
 ان ظهرت قبل سفارقة بيان مكة لزمها العود لتطوف بخلاف ما اذا ظهرت  
 خارج مكة ولو في الحرم والنفساء كالحائض كما في المجموع ولو رجعت لحاجة  
 بعد ما ظهرت اتجه وجوب الطواف وهل يلحق المعذور والحرف ظالم او فوت  
 رفقة بالحائض فيه احتمالان للطبري لان الرخص لا تقاس ولا تظهر  
 الا الحائض وان نظرت فيه الاذري ومث لزوم الغدية قال لان منع الحائض  
 المسجد عنضة وهذا ليس كذلك اما المتخيرة فلها ان تطوف فولو لثقف  
 الوداع فلا دم عليها للاصل مما قاله الروياني والمستحاضة غير المتخيرة  
 لا تعود عليها ان نفرت في حيضها فان نفرت في طهرها لزمها العود على ما  
 من التفصيل ومن حاضت قبل طواف الافاضة تسقى على احرامها وان سقى  
 عليها العوام نضر لوعادت بلدها وهي محرمة عادمة التفتة ولم يكنها التوصل  
 للبيت الحرام كان حكمها بالمتعمير فتحتل بدم شاة وتعمير وتنوي التحلل  
 كما قاله بعض المتأخرين واليه الكلام في المجموع كما سياتي ويحت بعضهم انها